الجهود الأوروبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية

بن يحي عتيقة؛ أستاذ محاضر"ب"؛ كلية الحقوق والعلوم السياسية؛ قسم العلوم السياسية؛ جامعة ابن خلدون- تيارت

الملخص

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية اليوم من أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي و لا سيما المجتمع الأوروبي، الذي يعرف زيادة كبيرة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين ، حتى أصبحت أوروبا اليوم تعرف بقارة المهاجرين، و لعل ذلك مرده تأزم الأوضاع السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية في الدول المصدرة للهجرة.

ولا شك أن تنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية، يعكس تعبيرا من المهاجرين عن أوضاع غير مرغوب فيها داخل دولهم، ولكن نتيجة لإدراك أوروبا بمخاطر وتداعيات هذه الظاهرة على أمنها، قامت باعتماد مجموعة من الآليات لمواجهتها.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية,الإتحاد الأوروبي,آليات المكافحة

Summary :

The phenomenon of illegal immigration today is one of the most important challenges facing the international community, especially the European community, which knows a large increase in the number of illegal immigrants, so that Europe today is known as the continent of immigrants, perhaps due to the worsening political, economic and social conditions in countries Exporting.

There is no doubt that the growing phenomenon of illegal immigration reflects the expression of immigrants from undesirable conditions within their countries, but as a result of Europe's perception of the dangers and implications of this phenomenon for its security, it adopted a number of mechanisms to confront them.

مقدمة

لقد كانت الهجرة في المجتمعات القديمة ظاهرة طبيعية ، و لكن مع قيام المجتمعات السياسية الحديثة، و ترسيم الحدود بين الدول خضعت هذه الظاهرة للقواعد القانونية التي وضعتها الدول، و هو ما أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تنامت في الفترة الأخيرة لاسيما في الدول الأوروبية، و هو ما أدى بها مؤخرا إلى إعتماد مجموعة من الآليات لمكافحة هذه الظاهرة و الحد منها.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

غير أن هذه الرؤية تتعارض مع المنهج التقليدي الذي عرفته أوروبا منذ قيام الثورة الصناعية وإلى غاية الفترة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، أين كانت أوروبا تشجع عمليات الهجرة إليها، بحثا عن اليد العاملة الرخيصة التي تلبي احتياجات سوق العمل ولكن منذ تسعينات القرن العشرين تبنت أوروبا سياسات أكثر تشددا مع المهاجرين لا سيما غير الشرعيين منهم، و هو ما بلغ ذروته بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أين تم الربط بين متغيري "الهجرة و الأمن" في السياسات الأوروبية الجديدة للهجرة و هو ما تجلى بوضوح من خلال الآليات الأمنية التي أنشأها الإتحاد الأوروبي ، إضافة إلى التعاون مع دول جنوب المتوسط على اعتبار أنها تمثل المصدر الأول لتدفقات الهجرة وحركة السكان باتجاه أوروبا.

مشكلة البحث:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من القضايا الرئيسية التي تواجه المجتمع الدولي، لا سيما الدول الأوروبية-المستقبل الأول للمهاجرين غير الشرعيين-، والتي عبرت في أكثر من مناسبة عن قلقها الدائم و المستمر من تفاقم هذه الظاهرة، خاصة منذ تسعينات القرن الماضي، بالنظر لما أصبحت تحمله من مخاطر وتهديدات على أمن المجتمع الأوروبي.

و من هنا تبرز الإشكالية الرئيسية التي تعالجها هذه الورقة البحثية و هي:

- ما هي الآليات الأوروبية المعتمدة في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية و ما مدى نجاعتها ؟

خطة البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير الشرعية و آثارها

المبحث الثاني: المداخل النظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: مدرسة كوبنهارغن

المطلب الثاني: مدرسة باريس

المطلب الثالث: مدرسة التبعية

المبحث الثالث: الآليات الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

المطلب الأول: إتفاقية شنغن

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

المطلب الثاني: الوكالة الأوربية لإدارة الحدود "فرونتكس" "**Frontex**"

المطلب الثالث: إتفاقيات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للهجرة غير الشرعية

في سبيل الإحاطة بمفهوم الهجرة غير الشرعية فإن هذا الجزء من الورقة البحثية سيتناول ما يلي:

-تعريف الهجرة غير الشرعية

-التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

-أسباب الهجرة غير الشرعية و آثارها

المطلب الأول: تعريف الهجرة غير الشرعية

يستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية بمعنى قانوني بالدرجة الأولى ، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين و النظم المعنية بالهجرة، و حركة الأفراد و تنقلاتهم بين الدول[1].

وقد عرفت الأمم المتحدة الهجرة غير الشرعية: "بأنها دخول غير مقنن لفرد من دولة إلى أخرى عن طريق البحر أو البر أو الجو ، ولا يحمل هذا الدخول أي شكل من تصاريح الإقامة الدائمة أو المؤقتة".

كما عرفتها المفوضية الأوروبية: "بأنها ظاهرة متنوعة، تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة، يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير شرعية، إما عن طريق البر أو البحر أو الجو، بما في ذلك مناطق العبور و المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين و التجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بطريقة قانونية و بتأشيرة صالحة، ولكنهم يغيرون من غرض الزيارة، فيبقون بدون موافقة السلطات كما أنه هناك مجموعة من طالبي اللجوء السياسي، الذين لا يحصلون على موافقة طلباتهم لكنهم يبقون في البلاد".[2]

و بالإضافة الى التعاريف السابقة، فإننا سوف نستعرض أيضا معنى الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة الأم للمهاجر، ومن جانب الدولة المستقبلة ، وذلك على النحو الآتي:

[1] أحمد عبد العزيز الأصفر،**الهجرة غير المشروعة (الإنتشار و الأشكال و الأساليب المتبعة)**، ورقةعمل مقدمة لندوة الهجرة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (ب،س،ن)، ص6.

[2] مسعود دخالة، **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها**،العدد (05)،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، جامعة الجزائر3 ، الجزائر،أكتوبر2014، ص12.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

-تعريف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المصدرة للهجرة (الدولة الأم للمهاجر): فتلك الدولة تنظر للمهاجر غير الشرعي حتى ولو كان من رعاياها، على أنه قد خرج من إقليمها من غير المنافذ الشرعية، أو خرج من المنافذ الشرعية للبلاد، ولكن باستخدام مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية.

-تعريف الهجرة غير الشرعية من وجهة نظر الدولة المستقبلة للمهاجر: فتلك الدولة تنظر للمهاجر غير الشرعي، بكونه قد تواجد على أراضيها دون موافقتها، أيا كان البلد القادم منه (البلد الأم أو دولة أخرى) وأيا كانت وسيلة خروجه من تلك الدولة و وسيلة وصوله إلى أراضيها، سواء خرج من منفذ شرعي و وصل إلى منفذ شرعي ،أو خرج من منفذ غير شرعي و وصل إلى منفذ غير شرعي، و كذلك أيا كانت مستنداته (أصلية أو مزورة) ومناط عدم الشرعية هو عدم حصول ذلك الشخص (المهاجر)على موافقة تلك الدولة.[1]

وبناءا عليه يصنف المهاجرون غير الشرعيون إلى عدة أصناف، لعل أهمها الصنفين التاليين:

أ- شخص يدخل دولة بطريقة غير قانونية ولا يسوي وضعه القانوني فيها.

ب- شخص يدخل دولة ما بطريقة قانونية ثم لا يغادر منها بعد إنتهاء مدة إقامته القانونية مثل الطلبة والسياح، الذين لا يعودون إلى أوطانهم بعد انقضاء المدة المرخص لهم بالإقامة فيها[2].

و من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الأصل في الهجرة ، أنها حق من حقوق الانسان و حرياته الأساسية ، و لكنها تعد عملا غير شروع متى خالفت الإجراءات و القواعد المنظمة للهجرة في القوانين الداخلية للدول.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لظاهرة الهجرة غير الشرعية

يعد الإنتقال السكاني عبر المكان واحدا من الظواهر الأساسية الملازمة للوجود البشري منذ القدم، وهو ظاهرة طبيعية تلازم الكائن الحي بحثا عن الأفضل، حتى مع توفر عوامل الإستقرار، وتزداد أهميته مع ظهور ملامح التباين في الخيرات و الثروات، فالإنسان يبحث دائما عن كل ما من شأنه أن يساعده في توفير حاجاته الأساسية و تحسين شروط حياته ولم تكن الطرق الطويلة و المساحات المكانية الواسعة التي تفصله عن وطنه الأصلي، قادرة على منعه من البحث عن الأفضل، وقد ساعده في ذلك أن المجتمعات الإنسانية بقيت لفترة طويلة من الزمن قادرة على استيعاب الوافدين إليها[3]، و لكن مع تزايد التدفقات البشرية تم تشريع العديد من القوانين للسيطرة على هذه الظاهرة على الصعيدين المحلي و الدولي.

---

[1] أحمد رشاد سلام، **المخاطر الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ندوة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،8-10فيفري2010 ، ص ص5 -6.

[2] مسعود دخالة، المرجع السابق،ص127-128.

[3] أحمد عبد العزيز الأصفر، مرجع سابق،ص3.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

وفي القرن التاسع عشر و مع ظهور المزيد من الحاجة لليد العاملة في القطاع الصناعي، وجد العديد من العمال العرب تسهيلات كثيرة لإنتقالهم إلى أوروبا بصفة عامة[1] ذلك لأن التطور الصناعي وفر وسائل التنقل بطريقة مختلفة كليا عما كان عليه الوضع في الماضي.

أما بالنسبة للقرن العشرين وخاصة النصف الأول منه، فقد كان له وضع مختلف، فقد وجدت الدول الأوروبية نفسها بعد خروجها من الحربين العالميتين الأولى والثانية، أنها قد فقدت الكثير من قواها البشرية، ولم تعد تتوفر فيها على السواعد اللازمة لبناء أوروبا من جديد ، فقد كانت في حاجة ماسة إلى مزيد من العمالة الأجنبية لتحقيق النمو المرغوب فيه، ومن ثم شرعت في جلب اليد العاملة من دول المغرب العربي كالجزائر والمغرب و تونس، لا سيما من طرف فرنسا[2] ، كما شكل منتصف الثمانينات من القرن العشرين، مرحلة حاسمة في رسم معالم جديدة للهجرة نحو أوروبا و يمكن تقسيم هذه الفترة الى المرحلتين التاليتين:

-المرحلة الأولى 1985-1995 :

وقد تميزت ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين و مزاحمتهم لأبناء البلد الأصليين وهذا مع تزايد رغبة أبناء الجنوب في الهجرة إلى الشمال، مما أدى إلى إغلاق الحدود[3]، حيث شعرت الدول الأوروبية بالإكتفاء من الأيدي العاملة، مما جعلها تتبنى إجراءات قانونية تهدف إلى الحد من الهجرة غير الشرعية، وقد ازدادت هذه الإجراءات مع بداية تطبيق إتفاقية شينغن الموقعة بين كل من فرنسا و لوكسمبورغ و ألمانيا وهولندا، والتي تسمح لحامل تأشيرة أي دولة أوروبية موقعة على هذه الإتفاقية بالمرور في أراضي بقية الدول، غير أن إجراءات الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ازدادت مرة أخرى بعد عام 1990، وهو العام الذي شهد توسيع الإتحاد الأوروبي.[4]

وفي هذه المرحلة برزت مفارقة كبيرة تمثلت في الإتفاقية الدولية الصادرة في عام 1990 المخصصة لحماية العمال المهاجرين وعائلاتهم، والتي صادقت عليها تسعة دول من الجنوب ، ووجه المفارقة هنا هو أن هذه الاتفاقية لم تحظ بقبول أي دولة أوروبية ، وهو الأمر الذي يفسر الرغبة الأوروبية في التعامل مع هذا المعطى من منظور جديد، و لو تم ذلك على حساب الحقوق التي تضمنتها المواثيق الدولية و منها الحق في التنقل و البحث عن مستقبل أفضل.[5]

---

[1] سميحة بوعناني، **الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية**، العدد (02)، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر، (ب.س.ن)، ص143.

[2] أحمد عبد العزيزالأصفر، مرجع سابق، ص ص4-5.

[3] عبد الله علي عبو، **الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية** ، السنة (30)، العدد (65)، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، (ب،س،ن)، ص188.

[4] آسيا بوعزيز، **سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، أنظر الموقع التالي:
HTTP/WWW.AYP.CERIST2018-01-07 تاريخ زيارة الموقع

[5] مسعود دخالة، مرجع سابق، ص133.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

-المرحلة الثانية 1995- إلى الآن:

لقد أخذت هذه المرحلة طابعا أمنيا، حيث لجأت الدول الأوروبية إلى انتهاج سياسة أمنية مشددة، عبر تنفيذ مقررات القانون الجديد للهجرة و الذي يستند إلى تبني إجراءات صارمة بخصوص مسألة الهجرة هذا من جهة[1]، وإبرام إتفاقيات مع دول الجنوب حول ترحيل المهاجرين غير الشرعيين من جهة أخرى[2].

و لكن تجدر الإشارة إلى أنه و على الرغم من مميزات هذه المرحلة (أمننة قضية الهجرة)، إلا أن الدول الأوروبية و لا سيما فرنسا ظلت تمارس سياسة الهجرة الإنتقائية من خلال تشجيع هجرة الأدمغة إليها.

المطلب الثالث: دوافع الهجرة غير الشرعية و آثارها

سيتناول هذا الجزء من الدراسة، أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى تبني خيار الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى الآثار المترتبة عنها، وذلك كما يلي:

أولا: دوافع الهجرة غير الشرعية

تعود الهجرة غير الشرعية إلى جملة من الدوافع نوردها كالآتي:

أ-الدوافع الاقتصادية و الاجتماعية

تأتي الأسباب الإقتصادية و الاجتماعية في مقدمة الأسباب الدافعة للهجرة غير الشرعية و ذلك بما تحمله في طياتها من تباين في المستوى الإقتصادي بين الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة لهم ، فالأولى تشهد تراجعا في مستويات النمو و التنمية، و ما رافق ذلك من تدني لمستويات الأجور و غلاء المعيشة بسبب ارتفاع أسعار المواد الضرورية لحياتهم، و انتشار البطالة و الفقر و العوز.

ب- الدوافع السياسية و الأمنية

فعدم الإستقرار السياسي و الأمني في الدول المهاجر منها تدفع بالأفراد لترك أوطانهم و البحث عن الأمن و السلام ، نتيجة للثورات و الحروب و النزاعات الداخلية و الإنقلابات العسكرية، التي أصبحت سمة بارزة في الدول المهاجر منها،بالإضافة إلى التباين في مستويات التمتع بحقوق الإنسان و الحريات الأساسية.

ج- الدوافع المحفزة و التي تتمثل فيما يلي:

- صورة النجاح الإجتماعي، التي يظهر عليها بعض المهاجرين عند عودتهم إلى أوطانهم لقضاء العطلة، أو قيامهم بشراء العقارات،أو القيام بمشروعات تنموية، كل ذلك يدفع المحيطين بهم إلى التطلع للهجرة، ناهيك عن إعجاب الشباب العرب بالحضارة الغربية.

[1] آسيا بوعزيز، مرجع سابق، ص31.
[2] عبد الله علي عبو، مرجع سابق، ص188.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

- آثار الإعلام المرئي،فالثورة الإعلامية التي عرفها العالم، جعلت السكان و حتى الفقراء منهم يستطيعون إقتناء الهوائيات ، التي تمكنهم من العيش في العالم السحري، و هو ما زرع فيهم الرغبة في الهجرة.[1]

و من خلال استعراضنا للدوافع المختلفة للهجرة، فإن موقفنا الشخصي يميل إلى القول بغلبة الدافع الإقتصادي على الدوافع الأخرى المسببة للهجرة غير الشرعية و تفاقمها

ثانيا: آثار الهجرة غير الشرعية

تنتج الهجرة غير الشرعية آثارا سلبية و أخرى إيجابية ، يمكن حصرها فيما يلي:

1-الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية:

إن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين ينتج آثارا سلبية على الدول المصدرة للهجرة و الدول المستقبلة لهم في شتى المجالات وتتمثل فيما يلي:

- تفاقم مشكلة البطالة في الدول المستقبلة للمهاجرين ، بسبب مزاحمة المهاجرين غير الشرعيين لأبناء البلد الأصلي في فرص العمل، خاصة في شركات القطاع الخاص و زيادة الطلب على المواد الغذائية، مما يستتبع ارتفاع أسعارها.

- تؤثر الهجرة الشديدة على الدولة المصدرة للهجرة، خاصة إذا كان المهاجرون من ذوي المهارة و الخبرة، في صورة عدم استغلال تلك الدولة لطاقاتها البشرية نظير ما أنفقته عليها.

- تؤدي الهجرة عموما إلى تغيير في التركيبة الأجتماعية لكل من دول المهجر و المنشأ، كنتيجة لما يسمى "بالإنتقاء الهجري"، حيث يترتب على الهجرة انتقال العناصر الشابة و بصفة خاصة الذكور من المجتمع الأصلي إلى المهجر، مما يؤثر بالسلب على التركيبة الاجتماعية للمجتمع المهاجر منه و إليه ، كما تؤدي الهجرة غير الشرعية إلى تغيير الخريطة السكانية لهذة الدول و ذلك لضخامة عدد المهاجرين.

- من الطبيعي أن يتم التعامل في الدول المستقبلة للمهاجر، بنظام مختلف عما يتم التعامل به مع المواطن الأصلي، و هو ما ينجر عنه الشعور بالتهميش و الإضطهاد، نتيجة لتلك التفرقة في المعاملة، بغض النظر عن خبرة و مؤهل و كفاءة ذلك المهاجر[2].

- ساهمت الهجرة غير الشرعية في خلق مشكلات الاندماج القومي، بالإضافة إلى تحول النظرة للمهاجرين، بوصفهم أصبحوا خطرا على أمن الدول المستقبلة للهجرة.

---

[1] محمد الحشاني،**الهجرة الدولية:الواقع و الآفاق**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011، ص 27.

[2] حمدي شعبان، حمدي شعبان **، الهجرة غير المشروعة : الضرورة و الحاجة** ، مقال متوفر على الموقع الآتي :
تاريخ زيارة الموقع : 2018/01/13
HTTP :WWW.policemc.gov.bh/mcms.stor/

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

- ضعف الكيان الإجتماعي للسكان نتيجة زيادة معدلات الزواج و ارتفاع معدلات الطلاق.

- تزايد جريمة الإتجار بالبشر، و ذلك باستغلالالأفراد الراغبين في الهجرة .

2-الآثار الإيجابية للهجرة غير الشرعية

تحدث الهجرة غير الشرعية آثارا إيجابية، يمكن حصرها فيما يلي:

تعد الأيدي العاملة المهاجرة، القوة المنتجة و المثمرة بإمتياز في إقتصاديات الدول المستقبلة للهجرة،و التي بفضلها استطاعت هذه الأخيرة أن تحقق قدرا كبيرا من الإستغلال الإقتصادي للإمكانيات و الموارد المتاحة لديها، مما ترتب عليه تحقيق درجة كبيرة من التطور الإقتصادي و زيادة في الدخل القومي لهذه الدول، أما بالنسبة للدول المصدرة للهجرة،فتتمثل إيجابيات هذه الظاهرة، في التحويلات المالية التي تتدفق إليها من مواطنيها المهاجرين، و التي تساهم في عملية التنمية.

المبحث الثاني: المداخل النظرية التفسيرية لظاهرة الهجرة غير الشرعية

هناك مجموعة من المدارس الفكرية التي قامت بتفسير ظاهرة الهجرة غير الشرعية ولعل أهمها المدارس الآتية:

-مدرسة كوبنهارغن

-مدرسة باريس

-مدرسة التبعية

المطلب الأول: مدرسة كوبنهارغن

يعد "باري بوزان" ، من أبرز مفكري هذه المدرسة، حيث قدم في مؤلفه (الشعب الدول و الخوف) رؤية جديدة لمفهوم الأمن تشتمل على الأبعاد التالية: (البعد السياسي- البعد الاقتصادي- البعد الاجتماعي و الثقافي- البعد العسكري).[1]

وقد قدمت هذه المدرسة مقاربتين نظريتين لإعادة صياغة مفهوم الأمن و الظواهر المتعلقة به، فكانت المقاربة الأولى نتاجا جماعيا لمشروع بحثي حول الأمن، تم داخل المعهد تحت إشراف "باري بوزان" وهي ما يعرف الآن بمقاربة: "الأمن المجتمعي"، في حين تمثلت المقاربة الثانية في الفكرة التي قدمها زميله بالمعهد " أولي ويفر" حول الفعل التواصلي للأمن وهو ما أصبح يعرف "بنظرية الأمننة".

-فبالنسبة للأمن المجتمعي:

[1]Bary Buzan, people, **states and fear, an Agenda for international stadies searity in the post coldwar,marvester,wheat sheat**, London,1991,p220

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

يعرفه " باري بوزان"، بأنه الاستمرارية ضمن الشروط المقبولة للتطور في الأنماط التقليدية (للغة والثقافة والهوية الدينية والوطنية والعادات) بمعنى أنه يعرف بقدرة المجتمع على الإستمرار في ظل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية، وحسب هذا التعريف يصبح المجتمع هو الطرف المعرض للتهديد كما تصبح الهوية بدورها القيمة المهددة، و يضيف "باري بوزان" بأن الجماعات مؤسسة حول الهوية و عليه، فإن الأمن المجتمعي هو تلك الأوضاع التي تدرك فيها المجتمعات التهديد الذي يحيط بعنصر الهوية.

وبإسقاط هذا المفهوم على ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فإن المؤشر الديمغرافي يعتبر من بين أهم الانشغالات الكبرى للأمن بمفهومه الحديث والموسع، نتيجة لإنعكاساته السلبية في تغذية التدفقات البشرية المهاجرة من الجنوب الى الشمال المتوسطي، خاصة في الجهة الغربية منه، حيث عرفت نموا سريعا، وتعتبر الدول المغاربية نموذجا واضحا للحركة الديموغرافية النشطة، فالتخوف الأوروبي ينبع من الإختلال في التوازن الديموغرافي وعدم القدرة على الحفاظ عليه في تلك الدول، بسبب العدد الإجمالي للسكان في كلتا الضفتين و ما يعسكه هذا التباين من تزايد و انخفاض لقوة العمل،كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية،ينظر إليها على أنها أم التهديدات الأخرى،و هي واحدة من مميزات مرحلة ما بعد الحرب الباردة،و هي تهدد بصورة خاصة الدول الأوروبية ، التي تتخوف من الغزو المتزايد لما أسمته بقوارب الشباب القادمين من الجنوب و الناقلين لكل المهاجرين غير الشرعيين و البؤساء، مهربي المخدرات والإرهابيين.

-بالنسبة لنظرية الأمننة:

أي(إضفاء الطابع الأمني) فهي تعتبر من بين أكثر الإسهامات الفكرية أهمية لمدرسة كوبنهارغن في الدراسات الأمنية، حيث ظهرت هذه النظرية لأول مرة في أعمال "أولي ويفر"، وقد تطرقت إلى تأثير البنية الخطابية للسياسيين على تشكيل الفعل الأمني[1]، فمتى أعلنت النخب السياسية أن مشكلة ما تمثل معضلة أمنية أصبحت بالفعل كذلك[2].

وبتعبير آخر فإن الأمننة،هي ذلك البناء اللغوي البراغماتي الممارس من نخبة ما، والقائم على الإستدلال بوجود تهديد يمس البقاء المادي أو المعنوي لمرجعية أمنية ما(قد تكون الفرد أو الجماعة أو الدولة أو الهوية)، بهدف شرعنة اللجوء لترتيبات إستثنائية منها تأمين الكيان (المرجعية محل التهديد من المخاطر المحدقة به).[3]

و هو ما يلاحظ في قضية الهجرة غير الشرعية، فنتيجة للخطاب السياسي لقادة أوروبا (أمننة الهجرة)، تم

[1] سيد أحمد قوجيلي، **تطور الدراسات الامنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي**،العدد (169) ، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،أبوظبي، 2012، ص25.

[2] Ole weaver, **securitization and desecuritization**,in Ronnie D.Lipschetz (ed) on security, New york, Columbia university press, 1998 pp 5-6.

[3] عادل زقاع، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر،2009، ص129.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

الربط بين الهجرة و الأمن و من ثم تصدرت هذه القضية سلم إهتمامات و أولويات الإتحاد الأوروبي ، على إعتبار أنها تهدد و بشكل مباشر أمن المجتمع الأوروبي. ففي فرنسا مثلا ظل ملف الهجرة يطرح دائما ضمن أولويات برامج الأحزاب السياسية المتنافسة على السلطة.

المطلب الثاني: مدرسة باريس

ومن أبرز أنصارها "ديديه" يبغو وقد ركزت هذه المدرسة في تحليلاتها على المستوى المؤسسي، بدلا من التركيز على أفعال الخطاب و الكلام باعتبار الأمن تقنية حكومية، تشترك فيها مجموعة من الأجهزة و المؤسسات، كما أكدت على التغير في طبيعة التهديدات و الطرق اللازمة لمواجهتها، هذه الطبيعة الجديدة للتهديدات أدت إلى إظهار مدى ترابط و إعتمادية العديد من المؤسسات المختلفة، التي تؤدي دورا فعالا في العملية الأمنية مثل الشرطة والدرك و الجمارك و المخابرات، وعناصر مكافحة التجسس، ونظم المراقبة...الخ.

كما انتقدت مدرسة باريس التمييز التقليدي بين الأمن الداخلي والخارجي، وفي هذا الصدد ترى أن الدمج بينهما يعيد الإعتبار إلى بعض الأجهزة الأمنية التي لم تحظ باهتمام كافي في الماضي كالدرك والجمارك و حرس الحدود و موظفي الهجرة، بحيث يصبحوا في قلب العملية الأمنية[1]، وتقوم مقاربة باريس بتعديل المنظور السائد للأمن عبر ثلاث طرق:

أ- بدلا من تحليل الأمن كمفهوم حتمي، تقترح معالجة فوكولية (مقاربة ميشال فوكو للأمن)، وهذا باعتباره تقنية حكومية.

ب- بدلا من التحقيق في النوايا الكامنة وراء استخدام القوة، ركزت المقاربة الباريسية على تأثيرات ألعاب القوة.

ج- بدلا من التركيز على أفعال الكلام، تؤكد على الممارسات والسياقات التي تشجع أو تعيق أشكال محددة من الحوكمة.[2]

وبالفعل ساهمت الفوكولية بشكل حاسم في صعود فكرة مجتمع المراقبة، وقد تأثر العديد من الباحثين و العلماء بالبانوبتية، حيث هيمن هذا المفهوم على حقل الدراسات الأمنية لأكثر من ربع قرن منذ صدور كتاب: "المراقبة و المعاقبة" لميشيل فوكو.

وبشكل عام، فالأمن وفق المدرسة البارسية هو عبارة عن تقنية حكومية تقوم على فعالية الممارسات الشرطية التي تستخدم تقنيات المراقبة الأمنية، وفي هذا الصدد يرى "دافيد ليون" أن فكرة المراقبة أو العين

[1] وسام ميهوب، **أثر المتغيرات الإقليمية و العالمية لمرحلة مابعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014، ص23.

[2] سيد أحمد قوجيلي ، المرجع السابق ، ص ص32-33.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

الإلكترونية، تعتبر تجسيدا معاصرا لفكرة البانوبتية عند ميشال فوكو، والقائل بأن الذي يؤمن وظيفة السلطة هو جعل الرقابة دائمة في مفاعيلها.[1]

وهو الأمر الذي يفسر اتجاه دول الإتحاد الأوروبي نحو تعزيز دور أجهزة الأمن و زيادة نشاط نظام تبادل و تدفق المعلومات في فضاء شنغن، و إنشاء آليات عديدة لمراقبة الحدود، و مع ذلك فإن مدرسة باريس تعرضت للعديد من الإنتقادات فيما يتعلق بهذه الطروحات، خاصة بعد الهجمات التي عرفتها فرنسا في نوفمبر 2015، بما يدل على أن مجتمع المراقبة (الأجهزة الأمنية من شرطة، درك،حرس حدود...) لا يمتلك المعلومات الكافية لرصد مختلف التهديدات و مواجهتها.

المطلب الثالث: مدرسة التبعية

ترجع البدايات الأولى لظهور مدرسة التبعية، إلى نهاية الستينات من القرن العشرين، وقد ظهرت كرد فعل لفشل و قصور النظريات الاجتماعية و الاقتصادية العديدة، التي حاولت تفسير تخلف شعوب العالم الثالث في ضوء بناءاتها القديمة.[2]

و يرى منظرو هذه المدرسة، أنه في أعقاب توسع الرأسمالية خارج مراكزها و تغييرها للإديولوجيات الإقتصادية للفرد و المجتمع، استطاعت أن تدرج الجزء الأكبر من السكان في الإقتصاد العالمي من خلال ترسيخ مبادئ الرأسمالية، حيث أصبحت الأرض و المواد الخام و كذلك العمالة سلعا، و بالتالي تصبح تدفقات الهجرة أمرا حتميا.[3]

وفي هذا الصدد استطاع **"ا. بورتس"** عام 1981 و **"س. ساسن"** عام 1988 ،تطبيق مبادئ نظرية التبعية لتفسير الهجرة، تبعا للتطورات التي عرفها النظام الرأسمالي، حيث يرى هؤلاء أن كثافة الهجرة تعود إلى توسيع النظام الرأسمالي نحو دول المحيط و إختراق اقتصادياتها التي تصبح تابعة أكثر فأكثر.[4]

فالعالم الرأسمالي كان ينظر لهجرة اليد العاملة ،كحل للتخفيف من حدة النقص في العمالة غير المؤهلة في سوق العمل ، فبالنسبة للوظائف التي تقع في أسفل السلم المهني، و التي يرفضها السكان المحليون في دول المركز ، أدت بأرباب العمل إلى البحث عن العمال الأجانب عديمي المهارة ، و قد مورست هذه السياسة في العديد من البلدان المتقدمة، في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية (1945-1973)، لا سيما في الولايات المتحدة

---

[1] ميشيل فوكو، **المراقبة و المعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة:علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990، ص211.

[2] عواطف عبد الرحمن، **قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في دول العالم الثالث**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت، جوان1984، ص27.

[3] عبد النور بلعيمون، **تحديات الهجرة جنوب-شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015، ص87.

[4] سمير محمد عياد، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، الجزائر،2008، ص222.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

الأمريكية ، التي كانت قد وقعت إتفاق هجرة مؤقتة مع المكسيك ، و الذي يسمح لعمال هذه الأخيرة ، بالعمل بشكل قانوني في الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل خاص في القطاع الزراعي مع بداية الإنكماش الإقتصادي ،إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تخلت عن هذه السياسة، مما أدى إلى زيادة الهجرة غير القانونية من المكسيك.

كما استخدمت العديد من الدول الأوروبية نفس السياسة، التي استهدفت العمال غير المؤهلين ، لكن هؤلاء عانوا نفس المصير ، و هو ما أثار انتقادات حادة حول سياسات الهجرة التي لم تقم بإدماج المهاجرين في الدول المضيفة.[1]

المبحث الثالث: الآليات الأوروبية في مكافحة الهجرة غير الشرعية

لقد اعتمدت دول الاتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية و الحد منها ، على مجموعة من الآليات نذكر منها على سبيل المثال ما يلي :

المطلب الأول : إتفاقية شنغن

لقد قامت دول الإتحاد الأوروبي في إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، بإبرام إتفاقية شنغن عام "1985" والتي أصبحت سارية التنفيذ في عام "1995"،و هي الإتفاقية التي بموجبها ،تتبادل الدول الأعضاء في الإتحاد، المعلومات الشخصية و الأمنية مع بعضها البعض، عبر ما يسمى بـ:"نظام شنغن المعلوماتي"[2] ، والأصل في هذا النظام هو إلغاء إجراءات السيطرة الأمنية على تنقلات الأشخاص داخل دول الإتحاد الأوروبي، ولكنه يمكن الدول الأوروبية من ربط كل سفارات الدولة العضو عبر العالم بقاعدة بيانات ، بحيث لا يستطيع من رفض طلبه في الحصول على تأشيرة من إحدى السفارات، أن يحصل عليها من سفارة دولة أخرى[3] ،و قد ساعد نظام شنغن المعلوماتي ، فعلا على الحد من دخول المهاجرين غير الشرعيين ، الذين كانوا يتحايلون بالدخول من دول أخرى غير دولة المقصد، التي رفضت طلبهم بالسفر إليها من قبل،و ذلك بالحصول على على تأشيرة بالسفر لدولة أخرى للسياحة، ثم السفر منها إلى دولة المقصد[4] .

المطلب الثاني: الوكالة الأوربية لإدارة الحدود "فرونتكس" "Frontex"

في سياق تحول الهجرة إلى قضية أمنية، قررت الدول الأوروبية تأسيس وكالة للتعاون وإدارة الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي ، التي أصبحت تعرف بإسم فرونتكس (أكتوبر2004) ، و قد تم تأسيس هذه الوكالة بهدف رئيس و هو دعم التعاون من الناحية العملية بين الدول الأوروبية فيما يتعلق بحدودها الخارجية لا سيما ساحل

[1] عبد النور بلميمون ، مرجع سابق، ص88 .
[2] عبد الله عبو ، مرجع سابق ، ص203 .
[3] حمدي شعبان، مرجع سبق ذكره.
[4] مسعود دخالة ، مرجع سابق، ص 149.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

البحر الأبيض المتوسط، و ذلك في ضوء تزايد معدلات تدفق المهاجرين غير الشرعيين، و الربط الأوروبي المباشر بين المهاجرين و الإرهاب في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، و باشرت هذه الوكالة عملها في أكتوبر 2005، و أسست مركزها الرئيسي في وارسو[1]، ومن بين الوسائل التي سخرت لها امتلاك ستة وعشرون طائرة مروحية ، واثنان وعشرون طائرة صغيرة، ومائة وثلاثة عشر باخرة، بالإضافة إلى أربعمائة وستة وسبعون شاحنة مجهزة بمعدات لمكافحة الهجرة السرية، كالرادارات المتحركة والكاميرات الحرارية وأجهزة ترصد دقات القلب ، ومن أهم مهام المنظمة تسيير التعاون العملي على الحدود الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي بهدف إعادة المهاجرين نحو البلدان الأصلية أو سواحل الدول العبور التي انطلقوا منها، وإبرام اتفاقات أمنية مع تلك الدول بغرض وقف حركة المهاجرين غير الشرعيين ودوريات بحرية للرقابة وتجهيزها بالعتاد التقني للكشف عن حركة التنقل.[2]

المطلب الثالث: إتفاقيات التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي و دول جنوب المتوسط

أولا: لإتفاقيات الثنائية: و نذكر من بينها ما يلي:

1 - الاتفاقية الإيطالية- الجزائرية :

و بموجب هذه الاتفاقية ، تم ترحيل المهاجرين غير الشرعيين الجزائريين من طرف السلطات الإيطالية و بالتعاون مع الحكومة الجزائرية ، وبناءا على هذه الاتفاقية تم رحيل أكثر من نصف مليون شخص.[3]

2 - الاتفاقية الإسبانية- المغربية :

لقد وقعت إسبانيا مع المغرب إتفاقية، تنص على استقبال المغرب للمهاجرين القادمين من أراضيه ، و تعد هذه الإتفاقية نموذجا للاتفاقيات الناجحة في مجال الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط، فبموجبها ، تم السماح لثلاثة آلاف عامل موسمي مغربي بالدخول إلى إسبانيا ، على أن لا تزيد مدة العمل عن 9 أشهر.[4]

3 - الاتفاقية الإسبانية- الموريتانية :

و قد تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين الدولتين ، لمواجهة مشكلة سفينة عالقة ، كانت تقل عددا من المهاجرين غير الشرعيين في السواحل الموريتانية كانوا في طريقهم إلى إسبانيا ، وبموجب هذا الإتفاق إلتزمت موريتانيا بترحيل أولئك المهاجرين إلى دولتهم ، و إلتزمت إسبانيا بإقامة مستشفى ميداني لإسعاف المصابين منهم.[5]

---

[1] محمد مطاوع، **الإتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى و الإستراتيجيات و المستجدات**، العدد(431)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2015، ص 30.

[2] أحمد طعيبة و مليكة حجاج، **الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة و آليات الحماية**، العدد(15)، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، جوان 2016، ص30.

[3] عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة المنظمة** ، مركز الدراسات و الأبحاث ، جامعية نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2008 ، ص 155 .

[4] مسعود دخالة ، مرجع سبق ذكره ، ص 153 .

[5] ليلى بن حمودة ، **المسؤولية الدولية في حالة الأضرار التي تلحق الأجانب** مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 1998، ص 19.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

4 - الإتفاقية الإيطالية- التونسية

أبرمت كل من تونس وإيطاليا عام 2011، إتفاقية ثنائية بشأن معالجة ملف الهجرة غير الشرعية، و ذلك من خلال تكثيف التعاون بين الأجهزة الأمنية للدولتين.

ثانيا: الاتفاقيات الجماعية :

1 - سياسة الجوار الأوروبية :

لقد انبثقت هذه السياسة عن المشروع الأوروبي للسياسة الخارجية و الأمنية المشتركة ، ويعود تاريخها إلى نشر المفوضية الأوروبية في مارس "2003 " للوثيقة الرسمية الموسومة بـ" أوروبا الموسعة و الجوار: إطار جديد للعلاقات مع الدول المجاورة في الشرق و دول الجنوب".

و قد كان من بين أهداف سياسة الجوار الأوروبية، إقامة حوار سياسي و إجتماعي مع دول الجوار، مع التركيز على العلاقات التجارية و الإقتصادية[1] ،و لكن في مرحلة لاحقة تطورت سياسة الجوار بعد المراجعة التي عرفتها، و التي تم توثيقها في بيان صدر تحت عنوان "إستجابة جديدة حيال جوار متغير "، و قد تضمنت هذه السياسة دعائم عديدة أهمها : دعم التقدم نحو الديمقراطية و تكثيف التعاون السياسي و الأمني، إضافة إلى دعم التنمية المستدامة .

و فيما يتعلق بمسألة الهجرة غير الشرعية ، فإن سياسة الجوار الأوروبية الجديدة تسعى لمعالجة الأسباب الجوهرية للهجرة غير الشرعية و التخفيف من وطأتها و العمل على إعادة من ليس له الحق في الإقامة بالإتحاد الأوروبي إلى بلده بصورة كريمة، بالإضافة إلى إبرام إتفاقيات إعادة القبول مع الدول المصدرة للهجرة.[2]

2 - الشراكة الأورومتوسطية :

لقد اشتمل مشروع الشراكة الأورومتوسطية،في أحد محاوره على ملف الهجرة،الذي أصبح يمثل تحديا مشتركا لدول شمال و جنوب المتوسط و بالتالي العمل على إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطي إلى أوروبا أو على الأقل الحد منها،و ذلك من خلال المساعدة على إحداث النمو داخل الدول المتوسطية.[3]

و من خلال دراستنا لمختلف الآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية - لا سيما الآليات الإتفاقية منها - نستنتج أنها وضعت أساسا بهدف إحتواء الظاهرة، مع تحميل مسؤولية تفاقمها للدول المصدرة للهجرة، و ذلك من خلال إشراكها في مختلف الإتفاقيات السالفة الذكر، و التنسيق معها في مجال الترحيل و الإبعاد.

---

[1] سهام حروري ، **الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي** ، العدد (05) ، مجلة المفكر ن جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،(ب.س.ن)،ص ص 346-348 .

[2] تقرير موجه للبرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي و اللجنة و الاقتصادية و الاجتماعية الأوربية و لجنة الناطق ، **مراجعة السياسة للجوار المفوضية الأوروبية** بروكسل ، 18 نوفمبر 2015 ،ص 18.

[3] بدر الدين طالبي، **الشراكة الأورومتوسطية ، آثارها على اقتصاديات دول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه ، مكتبة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2011 ص 25.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

خاتمة:

على الرغم من كل الجهود المبذولة ، فإن الواقع أثبت قصور تلك الآليات عن تحقيق الهدف المنشود، و لعل ذلك مرده إعطاء أوروبا أولوية كبرى لمقاربة الحل الأمني، على الحلول الأخرى التي يفترض فيها مساعدة حقيقية للدول المصدرة للهجرة على تحقيق التنمية من خلال آليات التعاون ذات البعد الإقتصادي كمشروع الشراكة الأورومتوسطية و سياسة الجوار الأوروبية الجديدة، فالملاحظ لهذه المشاريع يدرك جيدا أنها وضعت أساسا لتكرس تبعية دول الجنوب لدول الشمال و كذلك الأمر بالنسبة لمجمل الإتفاقيات الثنائية التي أبرمتها بعض الدول الأوروبية مع دول جنوب المتوسط، فما هي إلى وسيلة للتفاهم حول إعادة المهاجرين إلى ديارهم و إن تم ذلك بطرق دبلوماسية.

كما يلاحظ أن الدول الأوروبية التي لطالما تغنت بمبادىء حقوق الإنسان و الحريات الأساسية، تعد من الفواعل الرئيسية المسببة لإنتهاك هذه الحقوق و الحريات، بدءا بإنتهاك مبدأ حرية التنقل الذي نصت عليه المواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان ، وصولا إلى الإنتهاكات العديدة التي يتعرض لها المهاجرون عند الوصول إلى الدول المستقبلة و التي تتنافى مع الكرامة الإنسانية، أو من خلال سياسات الترحيل و الإعادة التي تبنتها أوروبا، و هو ما يمثل انتهاكا صارخا لحق و حرية الإنسان في التنقل.

نتائج البحث

- لقد تبين من خلال هذا البحث، أنه و على الرغم من وجود أسباب مختلفة للهجرة غير الشرعية إلا أن الدافع الإقتصادي يظل الأقوى بينها.

- كما تبين من خلال دراستنا لمراحل تطور الهجرة غير الشرعية، أن الدول الأوروبية يتغير موقفها من هذه الظاهرة تبعا لإحتياجاتها الظرفية (إستيراد الطاقات الشبابية من دول الجنوب لتلبية إحتياجات سوق العمل لديها) ،إضافة إلى تبنيها لسياسة الهجرة الإنتقائية من خلال تشجيعها للمهاجرين من ذوي الكفاءات العالية، و صدها لأبواب الهجرة أمام من تعتبرهم خطرا على أمنها القومي(أمننة الهجرة).

- كما توصل البحث إلى أن الهدف الأساسي من مشروع الشراكة الأورومتوسطية هو تكريس سياسة الإبعاد و الترحيل للمهاجرين غير الشرعيين.

- إن إدارة أوروبا لملف الهجرة غير الشرعية قام بالأساس على مقاربة الحل الأمني كخيارإستراتيجي و هو أحد عوامل الإخفاق في التعاطي مع الظاهرة و إحتوائها.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

المقترحات

– فبالنسبة للدول المصدرة للهجرة: يفترض الأمر ضرورة أن تتحمل هاته الدول لمسؤولياتها بهذا الشأن، و ذلك من خلال معالجتها للأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية سواءا كانت (سياسية- إقتصادية و إجتماعية...الخ).

– أما بالنسبة للدول المستقبلة للهجرة: ففي البداية، لا يمكن إنكار حق الدول المستقبلة للهجرة(الدول الأوروبية) في إتخاذ التدابير اللازمة لحماية أمنها القومي، غير أنه يتعين عليها الموازنة بين ضرورات الحفاظ على أمنها القومي و إعتبارات حقوق الإنسان و حرياته الأساسية، كما أن مقاربة الحل الأمني قد أثبتت فشلها في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هو ما يتطلب من الدول الأوروبية تبني مقاربة الحل الشامل ، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي الجدي في هذا المجال، و العمل على تجاوز فكرة الربط بين "الهجرة و الأمن" إلى تبني مقاربة "الهجرة و التنمية"، و التي من شأنها أن تقدم حلولا واقعية للمشكلة.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. رشاد سلام أحمد ، **المخاطر الظاهرة و الكامنة على الأمن الوطني للهجرة غير المشروعة**، ندوة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،8-10فيفري2010.
2. الأصفر أحمد عبد العزيز ،**الهجرة غير المشروعة (الإنتشار و الأشكال و الأساليب المتبعة)**، ورقةعمل مقدمة لندوة الهجرة الهجرة غير المشروعة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (ب،س،ن).
3. طعيبة أحمد و حجاج مليكة ، **الهجرة غير الشرعية بين إستراتيجيات المواجهة و آليات الحماية**، العدد(15)، مجلة دفاتر السياسة و القانون، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة- الجزائر، جوان 2016.
4. طالب بدر الدين ، **الشراكة الأورومتوسطية ، آثارها على اقتصاديات دول المغرب العربي** ، أطروحة دكتوراه، مكتبة العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر .
5. تقرير موجه للبرلمان الأوروبي و المجلس الأوروبي و اللجنة و الاقتصادية و الاجتماعية الأوربية و لجنة المناطق، **مراجعة السياسة للجوار المفوضية الأوروبية** بروكسل ، 18 نوفمبر 2015.
6. بوعناني سميحة ، **الجريمة المنظمة وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية**، العدد (02)، مجلة تاريخ العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة،الجزائر،(ب.س.ن).

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

7. عياد سمير ، **الهجرة في المجال الأورومتوسطي: العوامل و السياسات،** مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول الجزائر و الأمن في المتوسط، جامعة قسنطينة، الجزائر،2008.

8. حروري سهام ، **الهجرة و سياسة الجوار الأوروبي** ، العدد (05) ، مجلة المفكر ن جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، الجزائر ،(ب.س.ن).

9. قوجيلي سيد أحمد ، **تطور الدراسات الامنية ومعظلة التطبيق في العالم العربي**،العدد (169) ، دراسات استراتيجية، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،أبوظبي، 2012.

10. زقاع عادل ، **النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر،2009.

11. عبو عبد الله علي ، **الجهود الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية** ، السنة (30)، العدد (65)، مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، (ب،ت،ن).

12. بلميمون عبد النور ، **تحديات الهجرة جنوب-شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين على الإقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2015.

13. عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ، **الهجرة غير المشروعة و الجريمة المنظمة** ، مركز الدراسات و الأبحاث ، جامعية نايف للعلوم الأمنية ، المملكة العربية السعودية ، 2008.

14. عبد الرحمن عواطف ، **قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في دول العالم الثالث**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب،الكويت، جوان1984.

15. بن حمودة ليلى ، **المسؤولية الدولية في حالة الأضرار التي تلحق الأجانب** مذكرة ماجيستر في العلوم القانونية ، جامعة وهران ، الجزائر ، 1998.

16. مطاوع محمد ، **الإتحاد الأوروبي و قضايا الهجرة : الإشكاليات الكبرى و الإستراتيجيات و المستجدات،** العدد(431)، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 2015.

17. الخشاني محمد،**الهجرة الدولية:الواقع و الآفاق**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2011.

18. دخالة مسعود، **واقع الهجرة غير الشرعية في حوض المتوسط:تداعياتها وآليات مكافحتها**،العدد (05)،المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، جامعة الجزائر3 ، الجزائر ،أكتوبر2014.

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04

19. فوكو ميشيل ، **المراقبة و المعاقبة: ولادة السجن**، ترجمة:علي مقلد، مركز الانماء القومي، بيروت، 1990.

20. ميهوب وسام ، **أثر المتغيرات الإقليمية و العالمية لمرحلة مابعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Bary Buzan, people, **states and fear, an Agenda for international stadies searity in the post coldwar,marvester,wheat sheat**, London,1991

2. Ole weaver, **securitization and desecuritization**,in Ronnie D.Lipschetz (ed) on security, New york, Columbia university press, 1998.

ثالثا: المراجع الإلكترونية

1. بوعزيز آسيا ، **سياسة الإتحاد الأوروبي في مواجهة الهجرة غير الشرعية**، أنظر الموقع التالي: تاريخ زيارة الموقع

HTTP/WWW.AYP.CERIST2018-01-07

2. قوجيلي سيد أحمد ، **المجتمع البانوبتيكي: العين الإلكترونية و صعود تجمعات المراقبة** ، مقال متوفر على الموقع التالي: تاريخ زيارة الموقع:

HTTP:WWW.Caus.org/lb2018-01-10

3. حمدي شعبان ، **الهجرة غير المشروعة : الضرورة و الحاجة** ، مقال متوفر على الموقع الآتي : تاريخ زيارة الموقع :

HTTP :WWW.policemc.gov.bh/mcms.sto/ 2018/01/13

تاريخ الإرسال: 2018/02/06 تاريخ القبول: 2018/03/06 تاريخ النشر: 2018/06/04